مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع

مؤتمر
الخدمات المالية
الإسلامية الرابع

12-13 اكتوبر 2021

مدرج الأكاديمية الليبية -جنزور

مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الإسلامية

إعداد

عماد الدين سالم السويح
samirashed95@yahoo.com
محاضر مساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس

إبراهيم أحمد الكردي
iatk1711@gmail.com
محاضر مساعد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس

سامي عياد راشد
E.Elswayah@uot.edu.ly
محاضر
كلية العلوم الإدارية والمالية
التطبيقية طرابلس

مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الإسلامية

الملخص

استهدفت الدراسة التعرف على مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال عمل الصيرفة الاسلامية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال استخدام صحائف الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية، والاجابة على سؤال الدراسة الرئيس، واختبار فرضياتها. وبناء على التحليلات الاحصائية توصلت الدراسة الى جملة من النتائج، أهمها: هناك التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة (مجتمعة)، ولكل عبارة من العبارات الواردة في أداة الدراسة بدرجة التزام مرتفعة بصورة عامة، كما بينت التحليلات الاحصائية عدم وجود فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية باستثناء ما يتعلق بآراء عينة الدراسة في مصرف الجمهورية والمصرف الليبي الاسلامي. ومن بين اهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ما يلي: تأهيل المدقق الشرعي الداخلي والعمل على الرفع من كفاءته فيما يتعلق بالتأهيل الشرعي والمهني، وكذلك العمل على تهيئة البيئة المصرفية وما تتطلبه من آليات مختلفة تساهم في نجاح قطاع الصيرفة الاسلامية.

الكلمات الدالة: المدقق الشرعي الداخلي، التدقيق الشرعي، متطلبات التدقيق الشرعي، الصيرفة الإسلامية

The extent of compliance of the Libyan internal Sharia auditor with the requirements of Sharia audit in the field of Islamic banking

Abstract

The study aimed to identify the extent of the commitment of the Libyan internal Sharia auditor to the requirements of Sharia audit in the field of Islamic banking. The study relied on the descriptive approach, through the use of questionnaire sheets as a tool for collecting data necessary to conduct the practical study, answering the study's main question, and testing its hypotheses. Based on the statistical analyzes, the study reached a number of results, the most important of which are: There is a commitment by the Libyan internal Sharia auditor to the requirements of Sharia audit in general (combined), and for each of the expressions contained in the study tool a high degree of commitment in general, and the statistical analyzes showed that there is no Significant differences between the opinions of the study sample due to demographic variables, except for the opinions of the study sample in the Jumhouria Bank and the Libyan Islamic Bank. Among the most important recommendations recommended by the study are the following: Qualifying the internal Sharia auditor and working to raise his efficiency with regard to legal and professional qualification, as well as working on creating the banking environment and the various mechanisms it requires that contribute to the success of the Islamic banking sector.

Keywords: internal Sharia auditor, Sharia audit, Sharia audit requirements, Islamic banking.

1. الإطار العام للدراسة

يقدم هذا الجزء للدراسة، ويبين مشكلتها، وأهميتها، واهدافها، وفرضياتها، المنهج المتبع، وحدودها، وتقسيماتها، وذلك على النحو التالي:

1.1 مقدمة الدراسة

مع تصاعد درجة المنافسة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في العالمين الإسلامي والغربي برزت ظاهرة التحول في الأعمال المصرفية والذي يعرف على أنه انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف خاضعة لأسس الشريعة الإسلامية (مفتاح ومعارفي،2014 :50)1.

وقد ضمن هذا التحول وجود جهة رقابية شرعية للإشراف عليها، لذلك فرض الواقع على هذه المصارف وجود جهتين رقابيتين لضمان الالتزام الشرعي، جهة لإصدار الفتاوى وجهة للتأكد من تطبيقها. فقد ألزمت المصارف بإيجاد هيئة رقابة شرعية تشكل ضمان التزامها بحكم الشرع في المعاملات المالية، وحتى تضمن هذه الهيئة سلامة التطبيق جاءت فكرة التدقيق الشرعي كوجه تطبيقي لهيئة الرقابة الشرعية، حيث يقوم بدور المراقب والمدقق في ميدان العمل عن طريق فحص وتدقيق المعاملات اليومية للمصرف، فلا تطبيقاً شرعياً سليم بدون تدقيق شرعي.

لذلك برزت أهمية التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المصرفية الإسلامية، وأصبحت الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي إحدى ركائز تلك المصارف التي تستمد منها صبغتها الإسلامية، ومصداقيتها لدى الجمهور المتعامل معها في ضمان التزام تلك المؤسسات المالية بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما يعتبر التدقيق الشرعي من الصناعات الحديثة إلى حد كبير، الأمر الذي أدى إلى عدم إلمام كثير من المتخصصين في الفقه الإسلامي بحقيقة التدقيق الشرعي وإجراءاته، ومدى حاجة القائمين على الفُتيا لمثل هذه العلوم التطبيقية.

إن وجود متطلبات (إجراءات) شاملة وكاملة وواضحة تنفيذية للعمليات الشرعية من بدايتها إلى نهايتها تضمن عدم الوقوع في الأخطاء الشرعية، حيث عرفت متطلبات التدقيق الشرعي بأنها: "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها إدارة التدقيق الشرعي، للحصول على و م ا ت صادقة وأكيدة و ل د لديه قناعة شخصية ورأي واضح حول التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية" (عيسى، 2002 25).

1.2 مشكلة الدراسة

مع نمو وتطور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتزايد أعمالها وتفرع وتزايد أنشطتها المصرفية والاستثمارية، أصبح من الصعب على هيئة الفتوي الشرعية الاطلاع ومتابعة مدى التزام هذه المصارف بالتوصيات والإجراءات الصادرة عنها، لذلك اقتضت الحاجة ضرورة إيجاد جهاز تابع للهيئة الشرعية يجمع بين العلم الشرعي والعلوم المصرفية والمالية ليكون معينا لها على أداء مهامها ألا وهو التدقيق الشرعي.

ففي ليبيا قد صدر القانون رقم (46) لسنة (2012) بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة (2005) بشأن المصارف وإضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية، حيث جاء في المادة (100) مكررة رقم (8) أنه: "على كل مصرف يمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية أن تكون لديه إدارة للمراجعة والتدقيق الشرعي، تكون تبعيتها لمجلس إدارة المصرف مباشرة، على أن يكون من اختصاصها المراجعة والتدقيق الشرعي للأعمال اليومية بالمصرف".

إن المصارف التقليدية في أغلبها لا تنشئ إدارة مستقلة للتدقيق الشرعي، بل بعضها لا يجعل لها قسماً مستقلاً وإنّما يجعلها من ضمن أعماله الشرعية، ممّا يضعف أعمال ق ي ق الشرعي في المصرف، ومثل هذا العمل يضعف عمل المصرف ي ث إذا م يكن هناك ق ي ق شرعي فمن الطبيعي جداً أن تكثر المخالفات الشرعية مما ق د مصداقية المصرف أمام العميل ويجعله تلقائياً ق د عملاءه، ولك يؤثر ب د و ر ه على أرباحه، وهنا تظهر أهمية التدقيق الشرعي الداخلي في تحقيق الجودة الشرعية لمنتجات المصرف المختلفة والتي تساهم في رفع كفاءة وجودة المنتجات الإسلامية داخل المصرف (المرشدي، 2013).

إن نطاق عمل المدقق الشرعي هو التأكد من أن المصرف يقوم بواجبه تجاه الالتزام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فيما ينفذه من معاملات وفق قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية التابعة للمصرف.

لهذا جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- ما مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الاسلامية؟

1.3 أهداف الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيس لهذه الدراسة، تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي: التعرف على مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الاسلامية.

1.4 أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوع التدقيق الشرعي الداخلي، كونه يمثل أهم عناصر نجاح منظومة العمل المصرفي الإسلامي، وصمام الأمان في ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في جميع أعمال المصارف الإسلامية، وهو الأساس الذي قامت من أجله، بما يوسع من التزام البنوك الإسلامية بالمتطلبات الشرعية الإسلامية، وبما يوفر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصداقية.

1.5 فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس، وتحقيقا لأهدافها، تقوم الدراسة على اختبار الفرضيتان الرئيسيتان التاليتان:

- **الفرض الرئيس الأول:** لا يلتزم المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الاسلامية.
- **الفرض الرئيس الثاني:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الإسلامية تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

1.6 مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الأفراد الذين يحملون المسميات الوظيفية التالية: (مدراء إدارات المراجعة الداخلية والمراجعون العاملون بها، والمدراء الماليون ورؤساء الأقسام، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، المراقبون الشرعيون، المدققون الشرعيون، والمدراء بالإدارة العامة)، القائمون بأعمال التدقيق الشرعي الداخلي

بالمصارف التقليدية والإسلامية الليبية – بمنطقة طرابلس، وهي: مصرف الجمهورية وفروعه، ومصرف الواحة، ومصرف الصحارى، والمصرف الليبي الإسلامي.

1.7 أسلوب الدراسة

للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس، وتحقيقاً لهدفها، واختبار فرضيتاها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يصف الظاهرة المراد دراستها، وذات الصلة بمشكلتها، وذلك بالرجوع إلى الدراسات العلمية السابقة وما ورد في المراجع العلمية، كأساس لبناء اطارها النظري وحصر متغيراتها، ومن ثم استخدم الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية لمعرفة مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الاسلامية، واستنادا على ذلك تم تحليل البيانات واستخلاص نتائج وتوصيات الدراسة.

1.8 حدود الدراسة

1. تقتصر الدراسة الحالية على دراسة متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الاسلامية الليبية.
2. استطلاع آراء عينة من الأفراد في مجال الصيرفة الاسلامية في مدينة طرابلس باعتبار كل المصارف الليبية تعمل تحت نفس الظروف وتنظمها قوانين واحدة.

1.9 تقسيمات الدراسة

قسمت الدراسة الى ثلاث أجزاء رئيسية: تناول الجزء الأول الإطار العام للدراسة، مبينا مشكلتها، أهميتها وأهدافها، وفرضياتها، ومنهجيتها، وحدودها، الجهود العلمية السابقة ذات الصلة بمشكلتها. في حين تناول الجزء الثاني منها الإطار النظري الذي يستعرض مفهوم وأهمية التدقيق الشرعي الداخلي، ومبيناً واجبات وطبيعة عمله، ويقدم شرحا لمتطلبات التدقيق الشرعي الداخلي، أما الجزء الثالث خصص للإطار العملي للدراسة، الذي تناول مجتمع الدراسة وأداة جمع البيانات، والتحليلات الاحصائية المستخدمة فيها، ويستعرض النتائج الي تم التوصل اليها، وما تقدمه الدراسة من توصيات.

1.10 الدراسات السابقة

يستعرض هذا الجزء من الدراسة بعض الجهود العلمية السابقة ذات الصلة بمشكلة الدراسة الحالية، من حيث أهدافها، وأهم نتائجها وتوصياتها، مع بيان ما تتميز به الدراسة الحالية عن سابقاتها، وذلك على النحو التالي:

1. **دراسة Kasin, et (2009) بعنوان: التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية: استكشاف الفجوة بين "المرغوب" و "الفعلي"**

"Shari'ah Auditing in Islamic Financial Institutions: Exploring the Gap Between the "Desired" and the "Actual"

استهدفت هذه الدراسة استكشاف الفجوة الحقيقية بين ما هو المطلوب ممَّن يمتهن مهنة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية في ماليزيا وبين ما هو مطبّق في تلك المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ هنالك فجوة حقيقية بين ما هو مطلوب تطبيقه من آلية عمل المدقق الشرعي وبين المطبّق فعلاً في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، وأنَّ وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الماليزية لا تطبق بشكل جيد بالرغم من أنَّها تعتبر إحدى الوسائل التي تساعد على اثبات حقيقية التزام تلك المؤسسات بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعليماتها.

2 **دراسة Yaacob &Donglah (2012) بعنوان: التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية: منظور طلاب الدراسات العليا "**

"Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective"

استهدفت الدراسة التعرف على بيان وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في موضوع التدقيق الشرعي، فاختيرت عينة الدراسة من جامعتين بارزتين في ماليزيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنَّ المؤسسات المالية الإسلامية لا تعمل بما يكفي لتعزيز مفهوم التدقيق الشرعي فيها، أكدت الدراسة أنّ موضوع التدقيق الشرعي يحتاج إلى بحث معمق في ظل غياب معايير واضحة، وإطار مفاهيمي حقيقي للتدقيق الشرعي، حيث إنَّ عدم وجود هذه المعايير قد يودي إلى إخماد مستقبل التدقيق الشرعي وانتهائه.

3 **دراسة ارشيد (2014) بعنون: "الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الاسلامية الفلسطينية":**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الاسلامية الفلسطينية، و ت و ص ل ت هذه الدراسة إلى أن الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية تعاني من عدة مشكلات، مثل: ص الكفاءات الشرعية والمصرفية للقيام ر ه ا ، وتدخل بعض مجالس الإدارة في أعمال هيئات الرقابة الشرعية؛ و تحجيم دورها وقصر عملها على الفتوى، وعدم تطابق تقارير الرقابة الشرعية على أعمال المصرف مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وملاحظة أن بعض الهيئات لا تقوم بالتدقيق الشرعي المطلوب، ويظهر التضارب الواضح في تقاريرها الشرعية السنوية، فضلاً عن وجود مدقق شرعي داخلي ذو كفاءة مهنية للقيام بالتدقيق المطلوب.

4. دراسة علي (2014)، بعنوان: "هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالضوابط الشرعية"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على فعالية دور هيئات الرقابة الشرعية في تقليل مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية، ومعرفة وجود ادارات للمراجعة والرقابة الشرعية في المصارف السودانية ومدى فعاليته في اكتشاف المعاملات غير الشرعية، وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية: تقوم هيئات الرقابة الشرعية بدورها في الافتاء والرد على استفسارات الموظفين حول شرعية المعاملات وأن الفتوى التي تصدرها ملزمة للعاملين والادارة، وجود قسم أو إدارة مختصة بالرقابة والتدقيق الشرعي يقلل من مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية، وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها: إنشاء قسم للتدقيق الشرعي ضمن ادارة التدقيق والرقابة الداخلية تقوم بمراجعة جميع العمليات في المصرف للتأكد من موافقتها للشريعة الاسلامية، اجراء المزيد من البحوث المستقبلية المتعلقة بدور التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي لتصحيح مسار الصيرفة.

5. دراسة توفيق وآخرون (2015) بعنوان: "قياس درجة التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي"

استهدفت هذه الدراسة استعراض مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي والداخلي وأهميته، بالإضافة إلى قياس درجة التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنَّ المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لازالت تعتبر التدقيق

الشرعي تدقيقاً اختيارياً، بسبب عدم وجود قانون يلزم المؤسسات المالية الملتزمة بالأحكام الشرعية بتعيين شركة تدقيق شرعي خارجية تتولى تدقيق إعمالها، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة وضع شروط وضوابط مهنية للموظفين الذين يتم ترشيحهم لشغل وظيفة المدقق الشرعي.

6. دراسة سالم (2019)، بعنوان: "واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية بالمصارف الليبية".

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية بالمصارف الإسلامية. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: عدم قيام المدققين الشرعيين الداخليين بأغلب مهام التدقيق الشرعي الداخلي المطلوبة منهم، وعدم توفر العوامل الحاكمة لهم في تفعيل التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية، وقد أوصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها رفع كفاءة أداء المدققين الشرعيين الداخليين للقيام بكافة مهام التدقيق الشرعي الداخلي المطلوبة منهم، وأن تعمل إدارات المصارف الليبية على تطوير أداء التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية مثل وضع شروط خاصة لشغل وظيفة المدقق الداخلي.

ما يميز الدراسة الحالية:

من خلال استعراض الجهود العلمية السابقة، يلاحظ اختلاف أهدافها وان كانت جميعها تتناول موضوع الرقابة الشرعية أو التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الاسلامية، في حين استهدفت بعض الدراسات اكتشاف واقع التدقيق الشرعي كدراسة (Kasin et, 2009)، استهدفت دراسات أخرى التعرف على فعالية دور هيئات الرقابة الشرعية كدراسة (علي, 2014)، بينما استهدفت دراسة توفيق وآخرون (2015) التعرف على مدى التزام المصارف الاسلامية العاملة في البيئة الأردنية بمتطلبات التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، واستهدفت دراسة (سالم،2019) التعرف على واقع التدقيق الشرعي في النوافذ الإسلامية بالمصارف الليبية. هذا وقد خلصت الدراسات السابقة الى جملة من النتائج؛ بينت من خلالها أن وظيفة التدقيق الشرعي بصورة عامة، فضلاً عن التدقيق الشرعي الداخلي بصورة خاصة لا يطبق بشكل جيد، ومازال يحتاج الى مزيد من البحث والدراسة (Kasin et, 2009) (Yaacob & Donglah, 2012)، في حين توصلت دراسات أخرى (ارشيد, 2014؛ علي, 2014) الى أن التدقيق الشرعي مازال يعاني من عدة مشكلات تقف حجرة عثرة امام قيامه بدوره على النحو المأمول والمطلوب منه، كنقص الكفاءات الشرعية والمصرفية، وعدم وجود مدقق شرعي

داخلي ذو كفاءة. وأهمية وجود قسم للرقابة والتدقيق الشرعي ضمن ادارة التدقيق والرقابة الداخلية يعمل على تقليل مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية والتأكد من مدى موافقة أو مطابقة جميع العمليات للشريعة الاسلامية. في حين خلصت دراسة (توفيق وآخرون, 2015) الى أن وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي تُعد نشاطاً اختيارياً لعدم وجود إلزام قانوني بضرورتها، ومن بين ما أوصت به أهمية توفر متطلبات مهنية فيمن يشتغلون كمدققين شرعيين.

مما تقدم؛ نلحظ محدودية الجهد العلمي المبذول وخاصة في البيئة الليبية (حسب علم الباحثين) الذي يتوقع أن يهتم بالمدقق الشرعي الداخلي لما له من أهمية بالغة، واقتصار أغلب تلك الدراسات على تناول الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية في اطارها العام، مع اختلاف أهداف كل منها. وبناء على ما سبق تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها في كونها تتناول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الاسلامية الليبية، لأهمية توفر والتزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي، ولما لها من أثر ايجابي في تفعيل الرقابة الشرعية، الأمر الذي دفع الباحثون للقيام بهذه الدراسة، كمساهمة علمية في سد الفجوة البحثية، وتقديم اضافة معرفية للمكتبة المحلية والإسلامية.

2. الإطار النظري للدراسة

إن لمهنة ق ي ق الشرعيي ن المهن المستحدثة التي نشأ ت متأخرة نسبيًا ن نشأة المؤسسات المالية عموماً والمصارف منها خصوصاً، فإذا ن ت المصارف الإسلامية تجرض ت ه ا أو تُلزم بالقوانين الناظمة لها على وجود مستشار شرعي أو هيئة شرعية لديها فإنَّ و د جهاز للتدقيق الشرعي تأخر نسبياً عن نشأة المصارف، حيث وجدنا مصارف إسلامية عديدة عملت برهة ن الزمن بهيئة شرعية بدون تدقيق ع ي (الشريف، 2017).

2.1 مفهوم التدقيق الشرعي

اختلفت وتنوعت وجهات نظر الباحثين لمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي فمنهم من يرى بأنه: "جهاز تابع لهيئة الرقابة الشرعية يقوم بتدقيق ومتابعة ح ص وتحليل كافة الأعمال المصرفية والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الدو ح د ا ت وغيرها؛ للتأكد من أنَّها تتم وفقاً لقرارات وتوصيات هيئة الرقابة،

وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير الشرعية المتضمنة الملاحظات والأخطاء" (الصيفي، وحوامده، 2014, ص 735).

في حين يرى (الخليفي، 2004 ص 4) "بأن التدقيق الشرعي هو عبارة عن فحص أعمال المنشأة من قبل مدقق حسابات مستقل للتأكد من مدى التزام المنشأة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة".

وتم تحديده من قبل (الجاسر، 2009 ص 4) "بأنه إدارة من إدارات المؤسسة المالية الإسلامية، معنية بالتأكد من أن المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هيئة الفتوى للمؤسسة".

كما عُرِّف التدقيق الشرعي الداخلي أيضاً بأنَّه: "نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمصرف خلال التحقق من إتباع المصرف للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، ا عـ د هذا النشاط فيه يـ ق أهداف المصرف طوريـ ق إتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية"(عطية، 2017, ص 184).

ومن خلال التعريفات السابقة يظهر جلياً لنا بأن التدقيق الشرعي الداخلي هو إدارة من إدارات المصرف تُعنى بالتحقق من التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وأنَّ التدقيق الشرعي الداخلي هو محور الارتكاز للتأكد من سلامة المنتجات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية.

ويرى الباحثون أنه إضافة إلى الدور التقليدي لوظيفة التدقيق الداخلي، اسناد مهمة التدقيق الشرعي إلى المدقق الداخلي، وما يتطلبه هذا الدور من ضرورة إلمام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي والالتزام بها. وعلاوة على ذلك؛ التدقيق الداخلي بشقيه (التقليدي والشرعي) يلعب دوراً غاية في الأهمية، في تحسسين الأداء، وتقييم وتحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وإضافة قيمة للمنظمة.

2.2 أهمية التدقيق الشرعي الداخلي

يرى كلا من (مشعل،2004 ص 71)، و(الجاسر،2009, ص 7) أن الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة شرعية؛ فضلاً عن كونها حاجة مصرفية، وذلك بالنظر للأسباب الآتية:

1. المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، التزاماً تاماً كماا ص عليه أنظمة التأسيس، وعقوده وقوانين الترخيص، واللوائح الداخلية الخاصة بها، وهذا يفرض على تلك المؤسسات أن تضع الضمانات الكافية لتحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ معاملاتها المختلفة.
2. إعلان الالتزام للجمهور: تعلن المؤسسات المالية الإسلامية هذا الالتزام د د تقديم نفسها للجمهور، وأن تلتزم الإدارة على اختلاف مستوياتها بمتابعة المعاملات والمنفذة أ ك د من تنفيذها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
3. صدور الفتوى شرط ضروري لمعرفة الحكم لكنه ليس كافياً لتنفيذه: إن إصدار الفتاوى والقرارات والتوصيات من الهيئات الشرعية والندوات والملتقيات الفقهية ا ت الصلة يعد شرطاً ضروريا للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ لكن ذلك لا يع د كافياً لتنفيذها، لأنه لا ب د من دمجها في سياسات المؤسسة وأهدافها وخططها التطويرية، ومعايير تقويم الأداء، واختيار العاملين وترقيتهم وإجراءات التنفيذ التفصيلية لمختلف العمليات بما تحتوي عليه من مستندات ر ا ت مستندية، وهو ما يتحقق من خلال نظام الرقابة الشرعية الداخلية.
4. إن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية أمر واجب، ولا يتم هذا الاحتكام إلا من خلال وجود جهة تدقيق شرعية داخلية تتولى تدقيق جميع عمليات المؤسسة للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

2.3 مراحل التدقيق الشرعي

يمر التدقيق الشرعي بثلاث مراحل؛ أسوة بأنواع التدقيق الأخرى، سواء كان تدقيق داخلي تقليدي أو تدقيق خارجي. هذه المراحل هي (زكريا, 2019, ص ص 54 - 62):

1. **مرحلة التخطيط لأعمال التدقيق الداخلي:** تقسم مرحلة التخطيط للقيام بأعمال التدقيق الشرعي إلى عمليتين رئيسيتين هما: عملية تتعلق باطلاع المدقق الشرعي الداخلي على طبيعة عمل المصرف، والاعمال التي يقوم بها والاجراءات المتعلقة بها، ومدى مطابقة ذلك مع قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية. وعملية تتعلق بالإعداد لخطة العمل من خلال وضع خطة وافية للعمل الذي سيقوم به المدقق الشرعي الداخلي.

2. **مرحلة المراجعة (التنفيذ):** يتم القيام بهذه المهمة على ضوء خطة التدقيق، وفيها يقوم المدقق الشرعي الداخلي بتنفيذ خطة التدقيق الموضوعة؛ كمخاطبة الجهة المراد التدقيق عليها وتحديد موعد لذلك، القيام بأعمال التدقيق على المعاملات المختلفة، التأكد من أوراق العمل وجمع الأدلة الكافية، عرض النتائج على المسؤول المعني ومناقشتها معه، إعداد قائمة بالمخالفات الموجودة وتقديم التوصيات بشأنها.
3. **مرحلة التقرير:** تُعد هذه المرحلة أخر مرحلة في عملية التدقيق، وفيها يقدم المدقق الشرعي الداخلي تقريره متضمنا الملاحظات الشرعية حول مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية، ويوضح في هذا التقرير الجهة الموجه اليها التقرير، نطاق عمل المدقق الشرعي الداخلي، الأعمال المدقق عليها في كل قسم أو إدارة.

2.4 واجبات المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية

يتمحور عمل المدقق الشرعي الداخلي بما يلي (توفيق وآخرون،2015):

1. مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف إدارة المؤسسة فيما يتعلق بضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
2. التأكد من أن إدارة المؤسسة تدرك مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفقًا لما تقرُّه هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.
3. التأكد من التزام جميع معاملات المؤسسة والعاملين بتلك الأحكام، وكشف أي انحراف عنها ومعالجته لضمان عدم تكراره.
4. التأكد من ملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفاعليته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية الداخلية وهو: ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملات المؤسسة، وكشف أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى.

2.5 طبيعة عمل المدقق الشرعي الداخلي

إن عملية التدقيق الشرعي النموذجي يجب أن تمر بثلاث محاور رئيسية (الجاسر،2009:9):

2.5.1 المحور الوقائي (قبل التنفيذ): ويشمل المهام التالية:

أ. التحقق من أي نشاط أو خدمة أو منتج أو عقد جاري العمل به في المؤسسة مجاز من الهيئة الشرعية.

ب. مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات قبل استخدامها، ومراجعة إجراءات تنفيذ العمليات قبل تنفيذها، للتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها.

ج. تنفيذ زيارات رقابية ميدانية دورية؛ لإدارات المؤسسة وفروعها داخلياً وخارجياً.

د. إعداد دليل التدقيق الشرعي وتحديثه.

ه. إعداد استمارات وبرامج التدقيق الشرعي اللازمة لإجراء عملية الفحص والتحقق مستندياً من صحة العمليات في ضوء قرارات هيئة الفتوى.

و. إعداد خطة التدقيق الشرعي السنوية.

2.5.2 المحور العلاجي (أثناء التنفيذ)

أثناء سير المؤسسة المالية الإسلامية في أعمالها قد تقع في أخطاء شرعية أو قد تتعرض لبعض المسائل وبعض الإشكالات التي تحتاج إلى رأي شرعي، وهنا يبرز دور التدقيق الشرعي الداخلي في إعادة الأمور إلى نصابها وتذكير الإدارة المعنية بقرارات الهيئة. وإحاطة هيئة الفتوى بما يجري من خلال إعداد تقرير دوري عن كل فترة رقابية بنتائج الرقابة الميدانية للأنشطة والعمليات.

2.5.3 المحور التكميلي (بعد التنفيذ)

في نهاية كل فترة رقابية (قد تكون فصلية) لابد لإدارة الرقابة الشرعية ممثلة بوحدة التدقيق الشرعي من تقييم عمل المؤسسة من الناحية الشرعية، لأن أساس قيام المؤسسة هو تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر يتطلب المراجعة المستمرة لأعمال المؤسسة، وتتم هذه المراجعة من خلال وسائل عديدة أهمها:

أ. مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ.

ب. الاطلاع على الميزانية العامة وتقرير مراقب الحسابات.

ج. مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كالمصرف المركزي مثلاً، وفي ضوء هذه المراجعة تقدم الرقابة الشرعية تقريراً دورياً تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجرتها المؤسسة ومدى التزامها بالفتاوى الصادرة عن الهيئة والتوجيهات والإرشادات.

2.6 متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي

تتولى إدارة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية مراجعة وتدقيق جميع الأنشطة والعمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، وكل ما يتعلق بالعمليات الاستثمارية الداخلية والخارجية وفقا لما تنص عليه هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف، وفي هذا الإطار أورد زكريا (2019) شرحاً لإجراءات ومتطلبات التدقيق الشرعي، كما حصرها ارشيد (2014) في ثلاث متطلبات رئيسية، منها ما يتعلق بجهة اصدار الفتوى وواجباتها، واجراءات عمل الرقابة الشرعية. ومن خلال ما ورد في أدبيات الدراسة تتضمن متطلبات التدقيق الشرعي ما يلي (ارشيد, 2014, ص ص 300 – 308؛ زكريا, 2019, ص ص 44 – 46):

1. متابعة كل ما يصدر عن الهيئة الشرعية من فتاوى، وقرارات، وتوصيات.
2. الالتزام بالنزاهة وعدم التحيز، واجتناب أي تضارب في المصالح.
3. الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية ويرفع اليها جميع المسائل المختلف فيها للبث فيها.
4. فحص مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.
5. متابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المختلفة بالمصرف لتعليمات إدارة الرقابة الشرعية، وما يصدر عن هيئة الرقابة الشرعية من قرارات أو توصيات.
6. رفع تقارير دورية عن الوضع المالي للمصرف الى الهيئة الشرعية.
7. دراسة صيغ التمويل المراد تنفيذها في المصارف الإسلامية.
8. المشاركة في وضع دليل إجراءات تنفيذ الأعمال بالمصرف، والتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة.
9. حصر جميع أنشطة المصرف وإعداد دليل رقابة شرعية لها، ولإجراءاتها، واعتماده من هيئة الرقابة الشرعية.
10. إعداد استمارات فحص وتدقيق شرعي لجميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف.
11. التأكد من أن أي نشاط أو منتج أو خدمة يقوم بها المصرف أو غيرها من العقود، أنه مجاز شرعاً ويتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية.
12. فحص ومراقبة جميع العقود والعمليات التي يقوم بها المصرف، وتقييم مدى توافقها مع فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية.
13. التأكد من سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتقويمه كلما دعت الحاجة لذلك.

14. إعداد تقارير دورية للجنة المراجعة تتضمن ما قامت به ادارة الرقابة والتدقيق الشرعي من فحص للعمليات، وما يجب اجراؤه من تصحيحات.
15. مناقشة الملاحظات والنتائج المتوصل اليها مع الإدارات المعنية قبل اصدار التقرير في شكله النهائي.
16. تنفيذ زيارات رقابية ميدانية بصفة دورية للمصرف وفروعه.
17. متابعة ما يصدر من قوانين متصلة بمجال عمله، فضلاً عن متابعة كل ما هو جديد في المجال المحاسبي من معايير وارشادات تصدرها المنظمات المهنية للرفع من كفاءته.
18. الاطلاع على القوائم المالية والحسابات الختامية وان يبدي ما يراه مناسبا قبل صدورها بشكل نهائي.
19. الحصول على المعارف اللازمة في فقه المعاملات الاسلامية، ومتابعة ما يصدر حولها من فتاوى وأراء فقهية.

3. الإطار العملي للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات، والتحليلات الإحصائية المستخدمة، ونتائج الدراسة وتوصياتها، وذلك على النحو التالي:

3.1 اداة جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة؛ قام الباحثون بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدارسة العملية، وقد قسمت هذه الأداة الى جزأين؛ خصص الجزء الأول منها للتعرف على خصائص عينة الدراسة، متضمنا عدد (5) متغيرات ديموغرافية، بينما خصص الجزء الثاني منها للتعرف على أراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي في المصارف الليبية، متضمنا عدد (21) عبارة. وقد قسمت درجات الموافقة فيها وفقا لمقياس ليكرت الخماسي، مع اعطاء أوزان ترجيحية لكل درجة موافقة،

وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1): درجات الموافقة

موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
5	4	3	2	1

وقد تم توزيع صحائف الاستبيان كما موضحا بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2): عدد الاستبانات والردود

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الردود	الفاقد	غير قابلة للتحليل	قابلة للتحليل	النسبةن المستردة
70	51	19	7	44	% 86

من الجدول رقم (2) يتضح أنه تم توزيع عدد (70) استبانة، استرجع منها عدد (51) استبانة، وبفاقد قدره عدد (19) استبانة، واستبعد منها عدد (7) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الاحصائي، وبنسبة (86%) من اجمالي عدد الردود. وبيان ذلك في الجدول رقم (2) التالي:

3.2 تقدير مستويات الممارسة

الجدول التالي يبين تقدير مستويات الممارسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3): تقدير مستويات الممارسة

ممارسة مرتفعة جداً	ممارسة مرتفعة	ممارسة متوسطة	ممارسة ضعيفة	ممارسة ضعيفة جداً
5 – 4.20	4.19 – 3.40	3.39 – 2.6	2.59 – 1.80	1.79 – 1

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقدير مستوى الممارسة لعبارات الاستبانة، حيث منح درجات ممارسة من (1-5) وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (3) الذي يبين بدائل مستويات الممارسة (ضعيفة جداً، ضعيفة، متوسطة، مرتفعة، مرتفعة جداً)، وقد تقدير ذلك من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1= 4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول المستوى أي (4÷5 = 0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

3.3 التحليلات الاحصائية

اعتمدت الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي لمعرفة خصائص عينة الدراسة، والاحصاء الاستنتاجي لقياس صدق وثبات أداة الدراسة، وتوزيع بياناتها، واختبار فرضياتها، وذلك باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS.

لقياس صدق وثبات أداة جمع البيانات تم استخدام اختبار Cronbach's Alpha، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4): معامل ألفا كرو نباخ

N of Items	Cronbach's Alpha	Statistical validity
21	0.885	0.941

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل كرو نباخ بلغت(0.885). ويعتقد الباحثون أن هذه القيمة مرتفعة بدرجة كبيرة جداً، ما يعني ثبات الاستبانة وتماسكها، ووضوح عباراتها، وتعزز امكانية الاعتماد عليها. ويقاس الصدق الذاتي Statistical validity بالجدر التربيعي لمعامل كرو نباخ، حيث بلغت قيمته (0.941)، ما يشير الى صدق وثبات أداة الدراسة وأنها تؤدي الغرض الذي صممت من أجله.

3.4 خصائص عينة الدراسة

يبين هذا الجزء من الدراسة خصائص عينة الدراسة، من حيث جهة العمل، والوظيفة الحالية، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، ومدة الخدمة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

3.4.1 جهة العمل

جدول رقم (5) جهة العمل للمشاركين في الدراسة

الرقم	اسم جهة العمل	العدد	النسبة المئوية
1	مصرف الجمهورية وفروعه	27	%61.4
2	مصرف الواحة	6	%13.6
3	مصرف الصحاري	3	%6.8
4	المصرف الليبي الإسلامي	8	%18.2
المجموع		44	% 100

يبين الجدول (5) أن جهة عمل (27) أو (61.4 %) من عينة الدراسة يعملون بمصرف الجمهورية بفروعه المختلفة، و(17) أو (38.6 %) منهم يعملون في بقية المصارف الواردة ضمن عينة الدراسة.

3.4.2 الوظيفة الحالية

جدول رقم (6) الوظيفة الحالية للمشاركين في الدراسة

الرقم	البيـان	العدد	النسبة المئوية	تصنيف الوظائف	
				المجموعة	العدد
1	مراقب شرعي بإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي	4	%9.1	وظائف رقابة شرعية مباشرة	14
2	مدقق شرعي بإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي	5	%11.36		
3	مدير إدارة رقابة شرعية	2	%4.55		
4	رئيس قسم تدقيق شرعي	1	%2.3		
5	رئيس قسم المراجعة الداخلية	1	%2.3		
6	مساعد رئيس قسم المراجعة الداخلية	1	%2.3		
7	رئيس قسم المحاسبة	2	%4.5	وظائف رقابة شرعية غير مباشرة	30
8	رئيس قسم التمويل والمصارف والاستثمار	3	%6.8		
9	الإدارة العامة	3	%6.8		
10	أخرى	19	%43.18		
11	مدير إدارة التمويل والاستثمار	1	%2.3		
12	مدير إدارة العمليات الخارجية	1	2.3 %		
13	رئيس قسم مراجعة العمليات المصرفية	1	2.3 %		
المجموع		**44**	**% 100**		**44**

يبين الجدول (6) أن وظيفة (14) أو (31.91 %) من عينة الدراسة يعملون في وظائف ذات صفة رقابية مباشرة، في حين (30) أو (68.18 %) منهم يعملون في بقية الوظائف.

3.4.3 المؤهل العلمي

جدول رقم (7) المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة

الرقم	البيـان	العدد	النسبة المئوية
1	بكالوريوس	25	%56.8
2	ماجستير	6	%13.6
3	أخرى	13	%29.5
المجموع		**44**	**% 100**

يبين الجدول (7) أن (25) أو (56.8 %) من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، و(19) أو (43.1 %) من حملة الماجستير ومؤهلات أخرى.

3.4.4 التخصص العلمي

جدول رقم (8) التخصص العلمي للمشاركين في الدراسة

الرقم	البيـــان	العـــدد	النسبة المئوية
1	المحاسبة	21	%47.7
2	التمويل والمصارف والاستثمار	6	%13.6
3	علوم شرعية	2	%4.6
4	أخرى	15	%34.1
المجموع		**44**	**% 100**

يبين الجدول رقم (8) أن (21) أو (47.7 %) من عينة الدراسة متخصصون في مجال المحاسبة، في حين ينحصر تخصص (6) أو (13.6 %) في التمويل والمصارف، و(2) أو (4.6 %) في العلوم الشرعية، والبقية في تخصصات أخرى.

3.4.5 مدة الخدمة

جدول رقم (9) مدة الخدمة للمشاركين في الدراسة

الرقم	البيـــان	العـــدد	النسبة المئوية
1	أقل من 10 سنوات	17	%38.6
2	من 10 سنوات الى أقل من 15 سنة	11	%25
3	15 سنة فأكثر	16	%36.4
المجموع		**44**	**% 100**

يبين الجدول رقم (9) أن (17) أو (38.6 %) من عينة الدراسة مدة خدمتهم أقل من عشر سنوات، بينما (11) أو (25 %) تتراوح مدة خدمتهم ما بين العشر والخمس عشرة سنة، في حين (16) أو (36.4) مدة خدمتهم أكثر من خمس عشرة سنة.

يتضح من خلال خصائص عينة الدراسة، مناسبة المجال الوظيفي، والمؤهل والتخصص العلميين، ومدة الخدمة، ما يعزز امكانية الاعتماد على آراء عينة الدراسة في الاجابة على سؤال الدراسة الرئيس، وتحقيق أهدافها، واختبار فرضيتاها.

3.5 تحليل البيانات حول مدى الالتزام بمتطلبات التدقيق الشرعي

يستعرض هذا الجانب التحليلات الإحصائية المتعلقة بالعبارات الواردة في أداة الدراسة. هذا وقد تم ترتيب العبارات ترتيباً عشوائياً في أداة الدراسة، بينما تم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لكل عبارة في الجدول رقم (11). والجدول التالي يبين اتجاه أراء عينة الدراسة حول متطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة:

الجدول (10) متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي

العبارات	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	21	3.905	0.481	مرتفعة

ويتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي العام لآراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة (مجتمعة) قد بلغ (3.905) وبانحراف معياري (0.481)، أي أن أراء عينة الدراسة تتجه تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة. والجدول التالي يبين اتجاه أراء عينة الدراسة حول متطلبات التدقيق الشرعي لكل عبارة

الجدول (11) متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	رجة الممارسة
3	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالنزاهة وعدم التحيز، واجتناب أي تضارب في المصالح	4.409	0.658	مرتفعة جداً
8	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة كل ما يصدر عن الهيئة الشرعية من قرارات وتوصيات	4.386	0.579	مرتفعة جداً
4	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بقرارات الهيئة الشرعية ويرفع اليها جميع المسائل المستجدة والمختلف فيها للبث فيها	4.386	0.722	مرتفعة جداً

1	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالتأكد من ان العمليات المالية المصرفية تسير وفقا لما تفتي به الهيئة الشرعية بالمصارف الاسلامية	4.318	0.771	مرتفعة جداً
5	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمراقبة مدى التزام المصارف الاسلامية بتطبيق فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية	4.318	0.708	مرتفعة جداً
7	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بدراسة صيغ التمويل المراد تنفيذها في المصارف الإسلامية	4.045	0.888	مرتفعة
19	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة ما يصدر من قوانين متصلة بمجال عمله	4.045	0.746	مرتفعة
6	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمراجعة وتدقيق جميع الاعمال والانشطة الاستثمارية الداخلية والخارجية وذلك في إطار قرارات الهيئة الشرعية	4.000	0.940	مرتفعة
12	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي من أن جميع ما تقوم به المصارف الاسلامية من تعاملات مجاز شرعا من الهيئة الشرعية بالمصرف	4.000	0.940	مرتفعة
21	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالحصول على المعارف اللازمة في فقه المعاملات ومتابعة ما يصدر حولها من فتاوى وأراء فقهية	3.977	0.902	مرتفعة
9	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة جميع الادارات والأقسام المعنية بتنفيذ تعليمات ادارة الرقابة والهيئة الشرعية	3.909	0.960	مرتفعة
11	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بإعداد نماذج لتدقيق وفحص شرعي لجميع ما تقوم به المصارف الاسلامية من أنشطة	3.909	0.858	مرتفعة
2	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي برفع تقارير دورية عن الوضع المالي للمصرف الى الهيئة الشرعية	3.886	0.655	مرتفعة
15	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمناقشة الادارات المعنية مع ما توصلت اليه ادارة الرقابة الشرعية من ملاحظات وتوصيات	3.659	0.939	مرتفعة
16	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالقيام بزيارات رقابية لإدارة المصرف وفروعه	3.659	0.914	مرتفعة
13	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصارف الاسلامية والتأكد من مدى سلامته وفاعليته	3.636	1.014	مرتفعة
14	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بتقديم تقارير دورية للجنة المراجعة حول ما قامت به ادارة الرقابة الشرعية من فحص للعمليات	3.636	0.942	مرتفعة
18	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة كل ما هو جديد في مجال العمل المحاسبي من معايير وارشادات تصدرها المنظمات المهنية للرفع من كفاءته	3.568	0.998	مرتفعة
10	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالمشاركة في وضع دليل لإجراءات تنفيذ الاعمال والتأكد من مدى مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها	3.432	1.087	مرتفعة

20	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالاطلاع على القوائم المالية والحسابات الختامية وإعدادها قبل صدورها بشكل نهائي	3.432	0.873	مرتفعة
17	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي في تنفيذ وتفعيل خطط تدريب العاملين وتحفيزهم	3.386	1.061	متوسطة

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي لكل عبارة من العبارات التي حوتها أداة الدراسة تراوح بين (4.409) بانحراف معياري (0.658) للعبارة رقم (3) و(4.318) بانحراف معياري (0.708). أي أن أراء عينة الدراسة حول العبارات (3، 8، 1، 4، 5) على التوالي تشير إلى درجة ممارسة مرتفعة جداً. كما بين الجدول رقم (11) أيضاً أن المتوسط الحسابي يتراوح بين (4.045) بانحراف معياري (0.888) للعبارة رقم (7) و(3.132) بانحراف معياري (0.873) وذلك للعبارة رقم (20). الأمر الذي يعني أن آراء عينة الدراسة حول العبارات (20،10،18،14،13،16،15،2،11،9،21،12،6،19،7) على التوالي، تشير الى درجة ممارسة مرتفعة، وهو ما يتفق مع المتوسط الحسابي العام لجميع متطلبات التدقيق الشرعي مجتمعة. ويتضح من الجدول أيضاً أن المتوسط الحسابي بلغ (3.386) بانحراف معياري (1.061) للعبارة رقم (17)، وبدرجة ممارسة متوسطة.

3.6 اختبار الفرضيات

خصص هذا الجزء من الدراسة لاختبار فرضيتاها، وذلك من خلال اتباع الاجراءات التالية:

1. استخدام اختبار Kolmogorov – Smirnov لمعرفة توزيع بيانات الدراسة.
2. استخدام اختبار One Sample T- Test، لاختبار فرض العدم القائل: بتساوي المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة مع المتوسط الحسابي المفترض (3) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي.
3. استخدام اختبار Independent – Samples T- Test لاختبار فرض العدم القائل: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (جهة العمل، الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي).
4. استخدام اختبار One - Way Anova لاختبار فرض العدم القائل: لا توجد فروق معنوية بين آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي تعزى لمتغير مدة الخدمة.

5. مستوى المعنوية المفترض تم تحديده بـ (5%).
6. تم اعتماد قاعدة القرار التي تقضي برفض فرض العدم في جميع الاختبارات الاحصائية، إذا كان مستوى المعنوية المحتسب ($Sig \leq \alpha$) أصغر من أو يساوي مستوى المعنوية المفترض (5%)، وقبول الفرض البديل تبعاً لذلك. ويتم قبول فرض العدم اذا كان مستوى المعنوية المحتسب ($Sig \geq \alpha$) أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%).

3.6.1 اختبار توزيع البيانات

تتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كان مستوى المعنوية المحسوب ($Sig > \alpha$) أكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05). والجدول التالي يبين توزيع بيانات الدراسة.

الجدول رقم (12) اختبار توزيع بيانات الدراسة

البيـــان	Kolmogorov – Smirnov	Shapiro – Wilk
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	0.200	0.214

يبين الجدول رقم (12) اعتدالية توزيع بيانات الدراسة بصورة عامة، حيث بلغت وفقا لاختبار (Kolmogorov – Smirnov (0.200 ، ووفقا لاختبار (Shapiro – Wilk (0.214، وهي قيم أكبر من (0.05)، وبناء عليه يمكن القول أن: بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي بصورة عامة، وبناءً عليه تم استخدام الاختبارات المعلمية.

3.6.2 اختبار الفرض الرئيس الأول

تم استخدام اختبار One – Sample T test لمعرفة مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة كما هو مبين في الجدول رقم (13)، ولكل عبارة من العبارات الواردة ضمن هذه المتطلبات كما هو مبين في الجدول رقم (14).

تم استخدام اختبار One Sample T – Test لاختبار الفرض الرئيس الأول في صيغته العدمية، والذي ينص على: "لا يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الليبية".

الجدول رقم (13) اختبار One Sample T – Test لمتطلبات التدقيق الشرعي مجتمعة

البيـان	القيمة الاحتمالية Sig	القرار الإحصائي	الاستنتاج
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	0.000	رفض H_0	معنوي

وتبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (13) أن مستوى المعنوية المشاهد بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، حيث ($Sig < \alpha$). وبناء عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، الذي يشير إلى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الليبية، وذلك بصورة عامة.

جدول رقم (14) اختبار One – Sample T – Test لكل عبارة من متطلبات التدقيق الشرعي

رقم العبارة	العبـارات	القيمة الاحتمالية Sig	القرار الاحصائي	الاستنتاج
1	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالتأكد من ان العمليات المالية المصرفية تسير وفقا لما تفتي به الهيئة الشرعية بالمصارف الاسلامية	0.000	رفض H_0	معنوي
2	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي برفع تقارير دورية عن الوضع المالي للمصرف الى الهيئة الشرعية	0.000	رفض H_0	معنوي
3	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالنزاهة وعدم التحيز، واجتناب أي تضارب في المصالح	0.000	رفض H_0	معنوي
4	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بقرارات الهيئة الشرعية ويرفع اليها جميع المسائل المستجدة والمختلف فيها للبث فيها	0.000	رفض H_0	معنوي
5	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمراقبة مدى التزام المصارف الاسلامية بتطبيق فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية	0.000	رفض H_0	معنوي
6	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمراجعة وتدقيق جميع الاعمال والانشطة الاستثمارية الداخلية والخارجية وذلك في إطار قرارات الهيئة الشرعية	0.000	رفض H_0	معنوي
7	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بدراسة صيغ التمويل المراد تنفيذها في المصارف الإسلامية	0.000	رفض H_0	معنوي
8	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة كل ما يصدر عن الهيئة الشرعية من قرارات وتوصيات	0.000	رفض H_0	معنوي
9	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة جميع الادارات والأقسام المعنية بتنفيذ تعليمات ادارة الرقابة والهيئة الشرعية	0.000	رفض H_0	معنوي

10	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالمشاركة في وضع دليل لإجراءات تنفيذ الاعمال والتأكد من مدى مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها	0.012	رفض H_0	معنوي
11	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بإعداد نماذج لتدقيق وفحص شرعي لجميع ما تقوم به المصارف الاسلامية من أنشطة	0.000	رفض H_0	معنوي
12	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي من أن جميع ما تقوم به المصارف الاسلامية من تعاملات مجاز شرعا من الهيئة الشرعية بالمصرف	0.000	رفض H_0	معنوي
13	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصارف الاسلامية والتأكد من مدى سلامته وفاعليته	0.000	رفض H_0	معنوي
14	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بتقديم تقارير دورية للجنة المراجعة حول ما قامت به ادارة الرقابة الشرعية من فحص للعمليات	0.000	رفض H_0	معنوي
15	لتزم المدقق الشرعي الداخلي بمناقشة الادارات المعنية مع ما توصلت اليه ادارة الرقابة الشرعية من ملاحظات وتوصيات	0.000	رفض H_0	معنوي
16	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالقيام بزيارات رقابية لإدارة المصرف وفروعه	0.000	رفض H_0	معنوي
17	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي في تنفيذ وتفعيل خطط تدريب العاملين وتحفيزهم	0.000	رفض H_0	معنوي
18	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة كل ما هو جديد في مجال العمل المحاسبي من معايير وارشادات تصدرها المنظمات المهنية للرفع من كفاءته	0.000	رفض H_0	معنوي
19	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بمتابعة ما يصدر من قوانين متصلة بمجال عمله	0.000	رفض H_0	معنوي
20	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالاطلاع على القوائم المالية والحسابات الختامية وان يبدي ما يراه مناسبا قبل صدورها بشكل نهائي	0.000	رفض H_0	معنوي
21	يلتزم المدقق الشرعي الداخلي بالحصول على المعارف اللازمة في فقه المعاملات ومتابعة ما يصدر حولها من فتاوى وأراء فقهية	0.000	رفض H_0	معنوي

تبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (14) أن مستوى المعنوية المشاهد أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%) لجميع العبارات، حيث ($Sig < \alpha$). وبناء عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، الذي يشير إلى التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الليبية، وذلك لكل عبارة من العبارات الواردة ضمن هذه المتطلبات.

3.6.3 اختبار الفرض الرئيس الثاني

تم استخدام اختبار Independent – Samples T test لاختبار الفرض الرئيس الثاني في صيغته العدمية، والذي ينص على: "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (5%) بين آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المدققين الشرعيين الداخليين بمتطلبات التدقيق الشرعي بالمصارف الإسلامية الليبية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (جهة العمل، الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي)"، بينما استخدم اختبار One – Way Anova لمتغير مدة الخدمة، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (15) اختبار Independent – Samples T test لمتغير جهة العمل

البيان	اسم المصرف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	القرار الاحصائي	نتيجة الاختبار
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	الجمهورية وفروعه	27	3.762	0.453	0.377	قبول H_0	غير معنوي
	الواحة	6	3.952	0.555			
	الجمهورية وفروعه	27	3.762	0.453	0.067	قبول H_0	غير معنوي
	الصحارى	3	4.270	0.073			
	الجمهورية وفروعه	**27**	**3.762**	**0.453**	**0.018**	**رفض H_0**	**معنوي**
	الليبي الاسلامي	**8**	**4.214**	**0.437**			
	الواحة	6	3.952	0.555	0.372	قبول H_0	غير معنوي
	الصحارى	3	4.270	0.073			
	الواحة	6	3.952	0.555	0.342	قبول H_0	غير معنوي
	الليبي الاسلامي	8	4.214	0.437			
	الصحارى	3	4.270	0.073	0.837	قبول H_0	غير معنوي
	الليبي الاسلامي	8	4.214	0.437			

تبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (15) عدم وجود فروق معنوية تعزى لمتغير جهة العمل، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد أكبر من المفترض ($Sig > \alpha$)؛ باستثناء وجود فروق معنوية بين مصرف

الجمهورية والمصرف الليبي الاسلامي، حيث بلغ مستوى المعنوية المشاهد (0.018) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ($Sig < \alpha$). وبناء عليه تم قبول فرض العدم، باستثناء ما يتعلق بمصرف الجمهورية والمصرف الليبي الاسلامي.

نظراً لتعدد وظائف عينة الدراسة، التي بلغت (13) وظيفة، كما هي مبينة بالجدول رقم (6)، ولكونها بيانات اسمية؛ تم تصنيف هذه الوظائف الى مجموعتين، ا ذ ف تمارس رقابة شرعية مباشرة وأخرى غير مباشرة؛ لتتناسب مع اجراء الاختبار Independent – Samples T test.

الجدول رقم (16) اختبار Independent – Samples T test لمتغير الوظيفة

البيان	التصنيف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	القرار الاحصائي	نتيجة الاختبار
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	وظائف رقابة شرعية مباشرة	14	3.925	0.629	0.850	قبول H_0	غير معنوي
	وظائف رقابة شرعية غير مباشرة	30	3.895	0.407			

تبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (16) عدم وجود فروق معنوية تعزى لمتغير الوظيفة، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد أكبر من المفترض ($Sig > \alpha$) والذي بلغ (0.850).

الجدول رقم (17) اختبار Independent – Samples T test لمتغير المؤهل العلمي

البيان	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	القرار الاحصائي	نتيجة الاختبار
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	بكالوريوس	25	3.931	0.726	0.571	قبول H_0	غير معنوي
	ماجستير	6	4.040	0.248			
	بكالوريوس	25	3.931	0.363	0.385	قبول H_0	غير معنوي
	اخرى	13	3.791	0.623			
	ماجستير	6	4.040	0.606	0.427	قبول H_0	غير معنوي
	أخرى	13	3.791	0.623			

تبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (17) عدم وجود فروق معنوية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد أكبر من المفترض (Sig > α).

الجدول رقم (18) اختبار T- Test independent لمتغير التخصص العلمي

البيان	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	القرار الاحصائي	نتيجة الاختبار
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	محاسبة	21	3.891	0.117	0.599	قبول H_0	غير معنوي
	تمويل ومصارف	6	3.770	0.105			
	محاسبة	21	3.891	0.534	0.876	قبول H_0	غير معنوي
	علوم شرعية	2	3.952	0.135			
	محاسبة	21	3.891	0.534	0.655	قبول H_0	غير معنوي
	اخرى	15	3.971	0.516			
	تمويل ومصارف	6	3.770	0.258	0.391	قبول H_0	غير معنوي
	علوم شرعية	2	3.952	0.135			
	تمويل ومصارف	6	3.770	0.258	0.378	قبول H_0	غير معنوي
	أخرى	15	3.971	0.516			
	علوم شرعية	2	3.952	0.135	0.960	قبول H_0	غير معنوي
	أخرى	15	3.971	0.516			

تبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (18) عدم وجود فروق معنوية تعزى لمتغير التخصص العلمي، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد أكبر من المفترض (Sig > α).

الجدول رقم (19) اختبار One - Way Anova لمتغير مدة الخدمة

البيـــان	مستوى المعنوية	القرار الإحصائي	الاستنتاج
متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي مجتمعة	0.159	قبول H_0	غير معنوي

تبين نتائج الاختبار وفقاً للجدول رقم (19) عدم وجود فروق معنوية تعزى لمتغير مدة الخدمة، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد أكبر من المفترض (Sig > α).

3.7 نتائج الدراسة

من خلال التحليلات الاحصائية لبيانات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. بينت آراء عينة الدراسة أن هناك التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة (مجتمعة)، وبدرجة التزام مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.905)، كما أظهر اختبار One Sample T test أن مستوى المعنوية المشاهد بلغ (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، حيث (Sig < α)، وبناء عليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، الذي ينص على التزام المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي، وذلك بصورة عامة.

2. بينت آراء عينة الدراسة أن هناك التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي بدرجة التزام مرتفعة جداً؛ وذلك فيما يتعلق بـ: النزاهة وعدم التحيز واجتناب تضارب المصالح، متابعة ما يصدر عن الهيئة الشرعية من قرارات وتوصيات، فضلاً عن الالتزام بهذه القرارات؛ يرفع الى الهيئة الشرعية أي مسائل مستجدة ومختلف فيها، التأكد من أن العمليات المالية المصرفية تسير وفقاً لما يصدر عن الهيئة الشرعية من فتاوى، مراقبة التزام المصارف الاسلامية بتطبيق فتاوى وقرارات الهيئة الشرعية.

3. بينت آراء عينة الدراسة أن هناك التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي، وبدرجة التزام مرتفعة؛ وذلك فيما يتعلق بـ: دراسة صيغ التمويل المراد تنفيذها في المصارف الإسلامية، ،متابعة ما يصدر من قوانين متصلة بمجال عمله، مراجعة وتدقيق جميع الاعمال والانشطة الاستثمارية الداخلية والخارجية وذلك في اطار قرارات الهيئة الشرعية، أن جميع ما تقوم به المصارف الاسلامية من تعاملات مجاز شرعا من الهيئة الشرعية بالمصرف، الحصول على المعارف اللازمة في فقه المعاملات ومتابعة ما يصدر حولها من فتاوى وأراء فقهية، متابعة جميع الادارات والأقسام المعنية بتنفيذ تعليمات ادارة الرقابة والهيئة الشرعية، إعداد نماذج لتدقيق وفحص شرعي لجميع ما تقوم به المصارف الاسلامية من أنشطة، برفع تقارير دورية عن الوضع المالي للمصرف الى الهيئة الشرعية، مناقشة الادارات المعنية مع ما توصلت اليه ادارة الرقابة الشرعية من ملاحظات وتوصيات، القيام بزيارات رقابية لإدارة المصرف وفروعه، فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمصارف الاسلامية والتأكد من مدى سلامته وفاعليته، تقديم

تقارير دورية للجنة المراجعة حول ما قامت به ادارة الرقابة الشرعية من فحص للعمليات، متابعة كل ما هو جديد في مجال العمل المحاسبي من معايير وارشادات تصدرها المنظمات المهنية للرفع من كفاءته، المشاركة في وضع دليل لإجراءات تنفيذ الاعمال والتأكد من مدى مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها، الاطلاع على القوائم المالية والحسابات الختامية وان يبدي ما يراه مناسبا قبل صدورها بشكل نهائي.

4. بينت آراء عينة الدراسة أن هناك التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي بمتطلبات التدقيق الشرعي، وبدرجة التزام متوسطة؛ وذلك فيما يتعلق بـ: تنفيذ وتفعيل خطط تدريب العاملين وتحفيزهم.

5. أظهرا اختبارا Independent Samples T test وOne Way Anova؛ عدم وجود فروق معنوية بين متوسط آراء عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ($Sig < \alpha$)، باستثناء وجود فروق معنوية تعزى لمتغير جهة العمل، وذلك بين مصرف الجمهورية والمصرف الليبي الاسلامي.

3.8 التوصيات

يُعد قطاع الصيرفة الاسلامية حديث عهد في البيئة الليبية، مقارنة بالدول العربية والاسلامية التي كان لها دور السبق في هذا المجال. ونظراً لما يحتاجه هذا القطاع من توفر البنية التحتية اللازمة؛ ولما لوحظ من خلال تحليل صحائف الاستبيان، يوصي الباحثون بما يلي:

1. تأهيل المدقق الشرعي الداخلي والعمل على الرفع من كفاءته، فيما يتعلق بالتأهيل الشرعي والمهني للقيام بأعباء مهمته.

2. العمل على تهيئة البيئة المصرفية وما تتطلبه من آليات مختلفة، تساهم في نجاح هذا القطاع المهم.

3. العمل على توفر مؤهل علمي شرعي بالإضافة الى المؤهل العلمي المهني فيمن يشغل أحد الوظائف ذات الصلة بالرقابة الشرعية؛ كوظيفة التدقيق الداخلي، والمراقب الشرعي.

4. بيان دور هيئة الرقابة الشرعية وتحديد مهامها بشكل واضح، وتحديد علاقتها بالمدقق الشرعي الداخلي، وذلك لمنع تداخل الاختصاصات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. ارشيد، محمود عبد الكريم أحمد، (2014)، الرقابة الشرعية وواقعها في المصارف الإسلامية الفلسطينية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 4، ص ص 295 – 321.

2. الجاسر، مطلق جاسر، (2009)، التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية.

3. الخليفي، رياض منصور، (2004) "استراتيجية ق ي ق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

4. الشريف، عمر مصطفى، (2017)، الشهادات المهنية في التدقيق الشرعي– الواقع والطموح، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، اسطنبول– تركيا.

5. الصيفي، عبد الله، وحوامده، سهيل، (2014)، تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد41، ملحق2، ص ص728 – 737.

6. توفيق، عمر إقبال، وعبد المنعم، أسامة، والقضاة، مأمون محمد، (2015)، قياس درجة التزام البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 16، العدد الثاني، ص ص291 – 306.

7. سالم، محمود سالم، (2019) واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية بالمصارف الليبية رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس– ليبيا.

8. زكريا، يحي محمد، (2019)، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.

9. عطية، عبد الله (2017)، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والالتزام الشرعي ن النظرية والتطبيق، مؤتمر التدقيق الشرعي السادس، اسطنبول– تركيا.

10. علي، محمد عوض العبيد، (2014)، هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر عدم التزام المصارف بالضوابط الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

11. عيسى، موسى آدم (2002)، تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية، المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت.

12. مشعل، عبد الباري بن محمد علي، (2004)، استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات لمالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Kasi, Nawal, & Ibrahim, Shahul، & Sulaiman, Maliah (2009) "**Shariah Auditing in Islamic Financial Institutions: Exploring the Gap Between the "Desired" and the "Actual"**", Global Economy & Finance Journal Vol. 2 No. 2 September, Pp. 127-137.
2. Yaacob, Hisham & Donglah, Nor Khadijah (2012) "**Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective**" International Journal of Economics and Finance، Vol. 4, No. 12.

مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع



12-13 اكتوبر 2021

مدرج الأكاديمية الليبية -جنزور

ورقة بحثية بعنوان:

دور نظام الرقابة الشرعية في ضبط خدمات المصارف الاسلامية في ليبيا

(دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحارى)

إعداد

أ.د. مصطفى ساسي ابوالقاسم	د. نادية ميلاد الماقوري	أ. كريمة الهادي أبوشعالة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	كلية طرابلس للعلوم والتقنية
جامعة صبراته	جامعة صبراته	طرابلس/ ليبيا
eftuham@Yahoo.com	nadia.melad2015@gmail.com	kashaala179@gmail.com